

## الجلسات: الحالة في ميانمار

مجلس الجلسة وتاريخها	وثائق الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة 37 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8179 13 شباط/فبراير 2018	بنغلاديش، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين <sup>(أ)</sup>
S/PV.8333 28 آب/أغسطس 2018	بنغلاديش، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفيرة النوايا الحسنة لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(ب)</sup> ، وجميع المدعويين
S/PV.8381 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018	بنغلاديش، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين
S/PV.8381 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018	رسالة مؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2018/926)	تصويت إجرائي (المادة 9) 9-3-3(ع)
S/PV.8381 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018	رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2018/938)	تصويت إجرائي (المادة 9) 9-3-3(ع)

(أ) شارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمان.

(ب) مثلت المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة.

(ج) المؤيدون: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ المعارضون: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين؛ الممتنعون: إثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

## أوروبا

## 19 - الحالة في قبرص

وخلال جلستي المجلس، لم يُدَلَّ بأي بيان. واتخذ المجلس بالإجماع قرارين هما: القرار 2398 (2018) المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير، والقرار 2430 (2018) المؤرخ 26 تموز/يوليه 2018. وبموجب هاذين القرارين، مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر، مرتين، وفقاً لما أوصى به الأمين العام في تقريره<sup>(287)</sup>. وفي كلا القرارين، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، مسترشداً بالتقدم المحرز في المفاوضات، وشجع الجانبين على العمل معاً ومع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة (288) S/2018/25 و S/2018/676.

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بشأن الحالة في قبرص. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن هاتين الجلستين، بما يشمل نتائجهما. وعقد المجلس أيضاً جلستين مغلقتين مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، عملاً بالقرار 1353 (2001)<sup>(287)</sup>.

(287) عقدت إحداهما في 16 كانون الثاني/يناير والأخرى في 12 تموز/يوليه 2018، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملاً بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"; انظر S/PV.8157 و S/PV.8308. وللمزيد من المعلومات عن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

لوت، لإجراء مشاورات متعمقة بشأن طرق المضي قدماً، وذلك من خلال المشاركة البناءة في تلك المشاورات، وتجديد إرادتهم السياسية والتزامهم بالتوصل إلى تسوية<sup>(296)</sup>. وفي هذا الصدد، أهاب بالجانبين، وتحديدًا زعيمي الطائفتين القبرصيتين، وجميع الأطراف المعنية، العمل بهمة على نحو منفتح وخالق والالتزام الكامل بعملية التسوية وتجنب أي إجراءات قد تضر بفرص النجاح<sup>(297)</sup>. وأشار إلى دعوته في القرار 2398 (2018) الزعيمين إلى التوصل إلى تقارب بشأن القضايا الجوهرية، وأهاب بهما زيادة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في العملية بهدف حشد مزيد من الدعم لعملية التسوية بوجه عام<sup>(298)</sup>. وشدد المجلس مرة أخرى على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمع المدني والمرأة في جميع مراحل عملية السلام، وحث على إشراكهما في وضع وتنفيذ استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع، بوسائل منها إعادة تنشيط اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والنظر في اقتراح الأمين العام إجراء تقييم للأثار الاجتماعية الاقتصادية يراعي الاعتبارات الجنسانية. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام زيادة عدد النساء في قوة حفظ السلام في قبرص وكفالة المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب العمليات<sup>(299)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المجلس على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للشباب، وسلّم بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة التقنية المعنية بالتعليم المشتركة بين الطائفتين، ودعا كلا الجانبين إلى تيسير الاتصالات الشبابية بين الطائفتين<sup>(300)</sup>.

وفي عام 2018، أيد المجلس، من خلال تبادل رسالتين، تعيين الأمين العام قائداً جديداً للقوة<sup>(301)</sup>.

(296) القرار 2430 (2018)، الفقرة 1.

(297) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(298) المرجع نفسه، الفقرة 5 (د).

(299) المرجع نفسه، الفقرتان 8 و 12.

(300) المرجع نفسه، الفقرة 9.

(301) S/2018/1000 و S/2018/1001.

للمساعي الحميدة<sup>(289)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس ضرورة النظر في إدخال تعديلات، حسب الاقتضاء، على ولاية القوة ومستويات قواتها ومواردها الأخرى ومفهوم عملياتها، مع مراعاة التطورات الميدانية وآراء الطرفين<sup>(290)</sup>.

ورحب المجلس في قراره 2398 (2018) بتقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للقوة<sup>(291)</sup>، وأيد تنفيذ التوصيات الواردة فيه<sup>(292)</sup>. ورحب أيضاً بالتقدم المحرز في العملية التي يقودها الزعيमान، وحث الجانبين والأطراف المعنية المشاركة على تجديد إرادتهم السياسية والتزامهم بإيجاد تسوية<sup>(293)</sup>. وأهاب بالمجلس بالزعيمين العمل من أجل تقريب وجهات النظر بشأن القضايا الجوهرية وتكثيف العمل بهدف تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وتحسين الجو العام من أجل التوصل إلى تسوية<sup>(294)</sup>. وشدد المجلس أيضاً على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمع المدني والمرأة في جميع مراحل عملية السلام وحث على إشراكها في وضع استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع، وشدد أيضاً على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للشباب<sup>(295)</sup>.

ورحب المجلس مرة أخرى، في قراره 2430 (2018)، بالتقدم المحرز في العملية التي تجري بقيادة الزعيمين، ولاحظ عدم إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى تسوية منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص. وحث المجلس أيضاً الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على اغتنام الفرصة الهامة التي يتيحها تعيين مستشارة الأمم المتحدة، جين هول

(289) القراران 2398 (2018)، الفقرة 5؛ و 2430 (2018)، الفقرة 6.

(290) القرار 2398 (2018)، الفقرة السادسة عشرة من الديباجة؛ والقرار 2430 (2018)، الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة.

(291) S/2017/1008.

(292) القرار 2398 (2018)، الفقرة 10.

(293) المرجع نفسه، الفقرة 1.

(294) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(295) المرجع نفسه، الفقرة 7.

## الجلسات: الحالة في قبرص

مجلس الجلسة وتاريخها	البنود الفرعية	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة 37 بالمادة 39 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8168	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم مشروع قرار مقدم من			القرار 2398 (2018)
30 كانون الثاني/يناير 2018	المتحدة في قبرص (S/2018/25)	المملكة المتحدة (S/2018/72)		0-0-15

مؤرخة الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة 37 وبالمادة 39 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8317	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو التسوية في قبرص (S/2018/610)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2018/737)		القرار 2430 (2018) 0-0-15
26 تموز/يوليه 2018	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2018/676)			

## 20 - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

### ألف - الحالة في البوسنة والهرسك

تقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي في البوسنة والهرسك، وكذلك إزاء انتشار التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، كرر أعضاء المجلس دعواتهم إلى السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاز خطة 2+5 الضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وعقب الانتخابات التي جرت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018، اتخذ المجلس بالإجماع، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، القرار 2443 (2018) الذي جدد فيه، عملاً بالفصل السابع من الميثاق، الإذن لقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات، أي عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، واستمرار وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد لمدة 12 شهراً، بدءاً من تاريخ اتخاذ القرار<sup>(305)</sup>. وحث المجلس أيضاً الأطراف على العمل بشكل بناء على الإسراع بتشكيل الحكومة على جميع المستويات وعلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة، كما دعاهم إلى الإحجام عن أي سياسات وإجراءات وخطابات غير بناءة تؤدي إلى الاستقطاب<sup>(306)</sup>. وفي الجلسة، أعرب ممثلاً الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة، قبل التصويت وبعده، عن رأيين مختلفين بشأن عملية صياغة مشروع القرار، وعن المشاركة كعضوين في فريق الاتصال والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك<sup>(307)</sup>.

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قراراً واحداً بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. وواصل المجلس النظر في هذا البند في سياق الإحاطات نصف السنوية التي يقدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك<sup>(302)</sup>. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلستين، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وقدم الممثل السامي، في الإحاطتين اللتين قدمهما إلى المجلس في عام 2018، معلومات مستكملة عن التطورات التي تناولها في تقريره<sup>(303)</sup>. وفي حين لاحظ الممثل السامي التطورات الإيجابية التي حققتها قيادة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالاندماج مع الاتحاد الأوروبي، فقد أعرب أيضاً عن قلقه إزاء بطء وتيرة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية العاجلة وتعزيز سيادة القانون، وأعرب عن أسفه لتصاعد الخطاب العام المثير للانقسام، ولا سيما في سياق الانتخابات العامة التي أجريت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018<sup>(304)</sup>.

وخلال المناقشات، أكد أعضاء المجلس على ضرورة التنفيذ العاجل للإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك عرض أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وأعرب أعضاء المجلس كذلك عن قلقهم إزاء استمرار التوترات العرقية التي

(305) القرار 2443 (2018)، الفقرتان 3 و 4. وللمزيد من المعلومات عن ولاية عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث.

(306) القرار 2443 (2018)، الفقرة 8.

(307) S/PV.8392، الصفحة 5 (الاتحاد الروسي) والصفحتان 6 و 7 (المملكة المتحدة).

(302) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(303) S/2018/416، المرفق؛ و S/2018/974، المرفق.

(304) S/PV.8248، الصفحات 2-5؛ و S/PV.8392، الصفحات 2-5.